الرياض

حروف وأفكار

تقاعد المرأة

عبدالله السنيدي

يثور الجدل من حين لآخر حول تاريخ إحالة الموظفة للتقاعد هل تستمر كالموظف كما هو الوضع الآن وهو بلوغ (60) سنة من العمر ومدة (40) سنة من الخدمة كحد أقصى لاستحقاق كامل المعاش التقاعدي أم يُحدّد لها تاريخ ومدة خدمة خاصان بها.

البعض يتجه إلى ضرورة تحديد تاريخ خاص لتقاعدها يختلف عن تاريخ تقاعد الرجل كأن تحال للتقاعد عند سن الخمسين أو بعد بلوغ مدة خدمتها عشرين سنة أو خمساً وعشرين سنة ويعلل هؤلاء وجهة نظرهم بالآتي:

@أن مدة العشرين سنة أو الخمس والعشرين سنة من الخدمة مدة مناسبة للمرأة تتلاءم مع طبيعتها وظروفها الاجتماعية.

@تمكين المرأة بعد هذه الخدمة من التفرغ لمنزلها ورعاية أسرتها.

@أن المرأة سوف تتقاضى بعد هذه الخدمة نصف راتبها إن أحيلت للتقاعد بعد عشرين سنة وحوالي ثلثي الراتب إن أحيلت للتقاعد بعد خمس وعشرين سنة كمعاش تقاعدي وهو مناسب لتغطية متطلباتها وأسرتها حتى وإن لم يكن هناك عائل لها.

@إتاحة الفرصة للخريجات الجدد للالتحاق بالخدمة حيث إن إحالة الموظفات بعد (20) أو (25) سنة خدمة سوف يوفر آلاف الفرص الوظيفية للخريجات اللاتي يتزايدن سنة بعد سنة خاصة وأن غالبية فرص توظيف المرأة في بلادنا محصور في مجال التعليم.

@اختلاف وضع المرأة عن الرجل فالرجل هو المسؤول عن الإنفاق على الأسرة بما فيها زوجته حتى ولو كانت موظفة أما المرأة فليس عليها التزام في هذا الصدد.

@تطوير الوظائف النسوية عن طريق شغلها بذوي مؤهلات ومهارات أعلى لأن نسبة كبيرة من شاغلات هذه الوظائف حالياً وبالذات الوظائف التعليمية من ذوي المؤهلات الدنيا.

أما من يُفضل استمرار الوضع الحالي لتقاعد المرأة والتي تعامل بموجبه كالرجل فيعود للأسباب التالية:

@أن المرأة بعد بلوغ خدمتها (20) أو (25) سنة تزداد خبرتها بشؤون عملها مما قد يتطلب الحاجة لاستمرارها.

@أنه بعد بلوغ خدماتها هذه المدة تكون التزاماتها العائلية قد تضاءلت بسبب كبر سن أولادها ونحو ذلك.

@أن ذلك يحول دون استمرار المرأة في خدمة بلادها وفي المجال الذي تخصصت فيه.

ومما تجدر الإشارة إليه أن موضوع اختصار مدة التقاعد للمدرسات ونحوهن سبق أن طرح على صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني - حفظه الله - من قبل أحد مسؤولي شؤون تعليم البنات وقد تساءل سموه عن رأي المعلمات في ذلك وقد أجابه المسؤول المشار إليه بأنه سبق أن تم عمل استبيان لذلك وتبين أن غالبية المدرسات ونحوهن يفضلن خفض مدة التقاعد بالنسبة لهن مما يعني أن هناك موافقة سامية من حيث المبدأ على ذلك وهو ما يجعل هذا الأمر جديراً بالبحث والدراسة والتقرير فيه بما يتمشى مع المصلحة العامة. إذ أنه مادام أن غالبية منسوبات التعليم يرغبن في خفض مدة التقاعد فذلك دليل على أن المرأة بعد هذه المدة من الخدمة تشعر بأنها أدت واجبها نحو خدمة بلادها وأن لديها من المتطلبات العائلية والمنزلية ما يتطلب تفرغها لها. أو أنهن يشعرن من وازع وطني أنه آن الأوان لفتح المجال لأخواتهن الخريجات الجامعيات ونحوهن للالتحاق بالعمل، ذلك أن مدة عشرين أو خمس وعشرين سنة خدمة للمرأة في بلادنا مناسبة جداً وتتمشى مع أوضاع مجتمعنا المحافظ الذي تنحصر فيه فرص التوظيف للمرأة وتزداد فيه أيضاً الأعباء المنزلية والاجتماعية، وذلك ليس عيباً بالطبع بل إنه قد يصل إلى مستوى الاعتزاز فنحن بلد مسلم متقيد بأحكام الشريعة الإسلامية التي تمنع الاختلاط والذي عن طريقه تتوفر آلاف الفرص الوظيفية للمرأة في الدول التي لا تتقيد بأحكام الله.

لقد راعى (نظام التقاعد المدني) هذه الدواعي والظروف التي تحيط بالمرأة فأورد وبشكل يخص الموظفة فقط استحقاقها في حالة استقالتها لغرض الزواج عن مدة خدمتها إذا لم تبلغ مدة الخدمة اللازمة لاستحقاق المعاش التقاعدي وهي (25) سنة مكافأة بنسبة (11%) من المرتب السنوي عن كل سنة محسوبة في التقاعد مهما بلغت مدة خدمتها في حين أن الموظف عند استقالته لا تحسب مكافأته بهذه النسبة إلا إذا كانت خدماته عشر سنوات فما فوق حتى بلوغ مدة خدماته (25) سنة وقد يكون ما ورد في نظام التقاعد بالنسبة للمرأة والذي أشرنا إليه نوعاً من التشجيع وإعطاء الحياة الأسرية قدراً من الأولوية رغم هذه المدة من الخدمة التي قد تكون قصيرة جداً لكون المرأة:

"مدرسة إذا أعددتها

أعددت شعباً طيب الأعراق"

فكيف إذا بلغت خدماتها عشرين أو خمساً وعشرين سنة ألا يستحق ذلك كل التشجيع والرعاية بحيث تتم إحالة الموظفة للتقاعد بعد هذه المدة مع منحها المعاش والمزايا التي تتناسب مع مدة خدماتها.

إن الخريجات الآن بالآلاف وسيزيد ذلك كثيراً في السنوات القادمة ونعتقد أن الأخذ بهذا التوجه بعيداً عن الذاتية والمجاملات يعتبر مصلحة عامة لكونه سوف يساهم بشكل كبير في معالجة مشكلة توظيف الخريجات إضافة إلى أنه سوف يسبغ على الوظيفة النسوية أنواعاً متعددة من التطوير والتجديد.

إن استمرار المرأة في وظيفتها بل والرجل أيضاً (40) سنة في حين يوجد الآلاف من الخريجين والخريجات على قائمة الانتظار مع التقدير لما يقدمانه من تفان وإخلاص أمر يتنافى مع المنطق والصالح العام ولكن الأولوية الآن يمكن أن تُوجه للوظائف النسوية باعتبار أن الخريجين قد تتاح لهم العديد من الفرص في القطاعين العام والخاص بخلاف الخريجات.